باليا الظاهرة اذ لا استثقال في ظهورها كالجمع ولانها في جمع المذكر السالم حذفت لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة وليس في المثنى ما يدل عليها لو حذفت فان ما قبلها في المثنى مفتوح ولعل التنوين يلتئم لذلك لان اصرعا رض بسبب الاضافة لكلمة مستثقلة بخلاف يا المتكلم فانها لعدم استقلالها بمنزلة العدم كذا اجابوا وهو في غاية الضعف فلتأمل قوله حالة الرفع واما في حالة الجر والنصب فان اعرابه فيهما لفظي لبقاء اليا التي هي الاعراب فيهما غاية الامر انها ادغمت في يا المتكلم والاد غام لا يخرجها عن حقيقتها قوله اصله مسلمو ي هذا الاصل بالنظر للاضافة والا فالاصل الاصيل مسلمون لي حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف قوله وقلبت الضمة اليها التي على الميم كسرة لمناسبة الياو ظاهر كلامه انه يبدا بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافا لابن جني حيث اختار انه يبدا بقلب الضمة على قلب الواو معللا له بانه اقدام على الحركة الضعيفة قبل الاقدام على الحرف القوي وما ذكره الشارح هو المشهور عند القوم قوله وقد ذكرت الواو ويوخذ من سياق المصنف ان هذا التقدير ليس للثقل ولا للمتعذر حيث سكت عنه هنا في بيان ما يقدر فيه الحركات وتكلم عليه في بيان ما تقدر فيه حركة ونصا بين احاجب على ان تقدير الواو هنا للاستثقال قوله لان جمع الخ علة لقوله وقدر الواو وفي الضمة هذا وقد ذهب ابو حيان الى ان اعرابه مسلمي لفظي قال لان ذا الواو باقية وانما تقدرت ضمتها والتقدير للشيء خلوا لمحل من المقدر والياء ان ذلك هنا لان الواو انقلبت ياء فلم تتقدم انما تبدل وصفها وتقلب ذلك في الجمع اثبات استحالة الخ قوله ما يقدر للتعذر الخ اي ما يقدر فيه الاعراب لكونه يمنع من ظهوره التعذر وليس هذا القسم منحصرا فيما ذكر للتمثيل بقي منه ما اسلفناه لك في النظم قوله كالفتى الكاف للتمثيل اي مثل الفتى من كل اسم معرب اخره الف لازمة ويسمى

هذا

هذا القسم مقصورا لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذي اخره همزة بعد الف زائدة كسماء ورداء او لكونه منع من ظهور مطلق الحركات والقصر معناه لغة المنع والتعليل الاول اولى بالمنع لان التعليل الثاني يشمل نحو غلامي فانه ممنوع من الحركات مع انه لا يسمى مقصورا اللهم الا ان يقال ان علة التسمية لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها قوله وغلامي اي من كل اسم مضاف الى يا المتكلم ولي منتبي ولاجمع مذكر سالم والمقصود والمنقوص صار الفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف الموجودة مع ظهورها التعذر واما جاءني فهو مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر اذ اصله فتى بحركة الياو انفتح ما قبلها قلبت الفا فالتقى ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار فتي قوله ان ذا الالف لانقبال الحركة سوذلك لانها ساكنة لانها الف لينة فلو فرض تحركها انقلبت حقيقتها وصارت همزة ولذلك كان التقدير هنا للتعذر واما المقدر للثقل فان الحرف يقبل الحركة لكنها استثقل عليه كالقاضي فان الياء تقبل الضمة لكنها تكون ثقيلة فقد ظهر لك الفرق بين ما يقدر للثقل وبين ما يقدر للتعذر قوله استثقل بحركة المناسبة اي فلا يقبل حركة الاعراب اذ لا يتوارد اثران على شيء واحد قوله فتقدر فيهما اي في الالف في المقصور وهو الفتى ونحوه والياء في المضاف الى يا المتكلم ثم ان محل تقدير الحركات الثلاث اذا كان الاسم الذي اخره الف مصروفا اما اذا كان ممنوعا من الصرف كمرمى وعيسى فانك تقدر فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا في حالة النصب تكون اصلية وفي حالة الجر تكون نائبة عن الكسرة وذهب بعضهم الى تقدير الكسرة فيها حالة الجر في الاسم الذي لا ينصرف وعلل ذلك بانها انما امتنعت فيه للثقل ولا ثقل مع التقدير واجيب بان الثقل يتباعد عنه مطلقا في اللفظ وفي التقدير ولذا الفعل لا يدخله

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)